

Distr.: General  
1 November 2007  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة  
الدورة الثانية والستون  
البند ٥٤ (د) من جدول الأعمال  
التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال  
البشرية الحالية والمقبلة

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

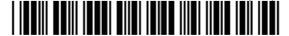
يسرني أن أحيل طيه كلمة سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة، وزير الدولة  
للشؤون الخارجية في مملكة البحرين التي أدلى بها بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للأمم المتحدة  
(انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة  
في إطار البند ٥٤ (د) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توفيق أحمد المنصور

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: باللغة العربية]

من بواعث سعادتي تلبية الدعوة الكريمة للمشاركة مع هذا الجمع الكريم في الاحتفال باليوم العالمي للأمم المتحدة الذي يصادف الرابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، تجديدا لثقة الشعوب في منظمة الأمم المتحدة، وبميثاقها الذي يمثل الإطار والبوصلة الهادية للعلاقات الدولية منذ أكثر من ستين عاما حتى يومنا هذا.

وإننا إذ نحتفل هذا العام وبوجود سعادة السيد بان كي - مون كأمين عام جديد لمنظمة الأمم المتحدة فإنه لمن دواعي سروري أن أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادته التهنية على اختياره لهذا المنصب الهام الذي يستحقه بكل جدارة، مشيدا بدوره الفعال والحيوي في تعزيز فعالية منظمنا الدولية منوهين بمبادرته التي تصب في خدمة مجتمعنا العالمي والتي كانت آخرها دعوته لعقد اجتماع رفيع المستوى حول تحديات تغير المناخ التي عقدت بكل نجاح في الأمم المتحدة خلال الشهر المنصرم.

ولا شك أن إنجازات الأمم المتحدة في آثارها بعيدة المدى في مختلف المجالات، السلم والأمن الدوليين، وفي الدفاع عن حقوق الإنسان، وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الدفاع عن حقوق المرأة والطفل في تصفية الاستعمار والتميز العنصري، تقف كلها شاهدا على أننا نحن الشعوب التي آمنت بها والتفت حولها، مطالبون اليوم أيضا بدعم جهودها وبرامجها حتى تحقق أهدافها ومقاصدها النبيلة في السلام والتنمية.

واليوم والأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين تتصدى لخطر من أشد الأخطار تأثيرا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بل الإنساني من منظوره الواسع، ذلك هو خطر بل أخطار التغير المناخي على مستوى البيئة في العالم كله في الماء والهواء وفي التربة على كوكب الأرض.

ولقد أكدت هذا المعنى الذي أتحدث عنه اليوم الشيخة هيا آل خليفة في كلمتها الوداعية بمناسبة انتهاء رئاستها للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ حين قالت إن قضية التغير المناخي لم تعد مسألة تقبل الجدل، بل أصبحت حقيقة واقعة تفرض نفسها من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

إن المجتمع الدولي في حقيقة الأمر من خلال الأمم المتحدة قد أرسى القواعد القانونية والمؤسسية لمواجهة هذه المخاطر سواء على مستوى الجمعية العامة هذا العام في الاجتماع

رفيع المستوى في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر بل على مستوى مجلس الأمن في نيسان/أبريل من هذا العام، بل وعلى مستوى العالم كله في الاجتماع القادم في إندونيسيا في بالي في كانون الأول/ديسمبر القادم، لتصبح قضية التغير المناخي هي قضية الحاضر والمستقبل.

ولقد ظلت هذه القضية دائما مؤشرا عن الارتباط الوثيق بين آثار التغير المناخي وعملية التنمية المستدامة وخاصة في مناقشات الدورة الحالية للأمم المتحدة، وكانت مناسبة لتجديد النداء للدول المتقدمة للوفاء بتعهداتها لمساعدة الدول النامية وأقل البلدان نموا على مواجهة آثار التغير المناخي وأعباء التنمية حتى يتحقق التوازن المطلوب بين الجانبين في معادلة متكافئة.

إن مملكة البحرين إنما تواجه آثار التغير المناخي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وقد وضعت استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة تأخذ كل هذه العوامل في الحسبان، تجمع بين الالتزام بالمواثيق الدولية، خاصة المتعلقة بتغيير المناخ، وفي نفس الوقت تحقيق الرعاية المتكاملة، اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وبشريا لأبنائها من أجل الرخاء والاستقرار.

إن مملكة البحرين استجابة لهذه التحديات، والتزاما بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والجمعية الدولية، ووفاء بمتطلبات الحيلولة دون الآثار السلبية للتغير المناخي فقد أقرت بقرار من سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر في أيلول/سبتمبر من هذا العام تشكيل لجنة وطنية مشتركة لمواجهة تلك الآثار، وحددت السبل والطرق لاستحداث التكنولوجيا الصديقة للبيئة ووضع النظم والإجراءات لتفعيل الاتفاقيات بما يتلاءم مع التشريعات الوطنية، وإعداد التقارير الوطنية للمملكة في هذا الشأن.

إن مملكة البحرين، إذ أنشأت الآليات الوطنية للحماية من الآثار الضارة بالتغير المناخي على البيئة والاقتصاد والإنسان، لتؤمن إيماننا عميقا أن تلك الأعباء كلها تمثل مسؤولية مشتركة بين الدول المتقدمة والنامية، الغنية والفقيرة، الكبرى والصغرى، الصناعية وغير الصناعية من أجل خير البشرية ومستقبلها واستقرارها.

إننا اليوم، إذ نحتفل باليوم العالمي للأمم المتحدة، إنما نكرس جهودنا من جديد مع شركائنا في التنمية والسلام في منطقتنا الخليجية والعربية ومع الأمم المتحدة من أجل المزيد من الإنجاز لأهداف التنمية الألفية، بل للأهداف والمقاصد النبيلة للأمم المتحدة للأمم المتحدة.